جامعة الفراهيدي

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المالية والمصرفية

المرحلة الرابعة

دراسة الجدوى وتقييم المشاريع

الكورس الثاني

2024/1/29

السعر:3000

التسلسل:9

الاسم:

الفصل الاول
مفاهيم عامة

أولاً: مفهوم الاستثمار:

كثيراً ما يتردد مصطلح الاستثمار، ويستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد والمحاسبة والادارة والمالية، ويعرف الاستثمار Investment بأنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال أو التضحية بثروة مالية مؤكدة حالية بقصد تحقيق ثروة مستقبلية غير مؤكدة، وبالنسبة للمشروع الواحد هو شراء أو تكوين أصول إنتاجية مثل المباني والمعدات وتجهيزات المصانع.

وأياً كان المجال الذي يستخدم فيه فانه كمفهوم لا يخرج عن كونه ((الاضافة الى الطاقة الانتاجية أو اضافة الى راس المال)).

والمقصود برأس المال هنا ما يملكه الشخص (أو أية جهة) من موجودات ثابته أو متداولة أو حقوق عينية، وبناء على ذلك يعد من قبل الاستثمار انشاء المشاريع الانتاجية (السلعية والخدمية) واقتناء السيارات الانتاجية والخدمية، واقتناء الآلات والمعدات والمكائن والاجهزة بغرض الاستخدام، وايضاً شراء الاسهم والسندات.

ومن الضروري التمييز بين مجال الاستثمار وادة الاستثمار:

فمجال الاستثمار: يمثل نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يختاره المستثمر لاستثمار امواله.

فبالنسبة لنوع الاستثمار اما ان يكون محلياً او خارجياً.

اما بالنسبة لطبيعة الاستثمار (اي لطبيعة حيازة الاصل): فان الاستثمار اما ان يكون حقيقاً أو مالياً.

وبالنسبة لطبيعة النطاق الزمني: فان الاستثمار اما ان يكون قصير الاجل او طويل الاجل.

وتجدر الاشارة هنا الى ان اساليب التحليل المتبعة بشأن قرارات الاستثمار قصيرة الاجل تختلف عن اساليب التحليل المتبعة بشان قرارات الاستثمار طويلة الاجل بسبب:

اختلاف الغرض من الاستثمار: فالاستثمارات قصيرة الاجل يغلب عليها طابع المضاربة والاستفادة من فروقات الاسعار.

بينما الاستثمارات طويلة الاجل يغلب عليها هدف الحصول على دخل مستمر.

اما ادوات الاستثمار: فتمثل الاصل الذي حصل عليه المستثمر من جراء استثمار امواله والتي تتخذ اشكالا متعددة ما بين اوراق مالية سواء اكانت اوراق مالية، او مشروعات اقتصادية ، او عقارات، او عملات اجنبية ومعادن نفيسة وصناديق استثمار.

واذا ما قرر المستثمر الدخول في اكثر من نوع من انواع الاستثمار في وقت واحد، اي امتلاك اكثر من اداة استثمارية فان العرف المالي يعبر عن ذلك (بالمحفظة).

ثانياً: أهمية الاستثمار:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل القومي
- خلق فرص عمل.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد أولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. أما في الدول النامية فلم يعطَ هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول. وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية:

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.
- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري.
- الاستخدام الغير العقلاني لرأس المال المتاح.

ثالثاً: أهداف الاستثمار:

قد تكون هذه الأهداف من اجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة) أومن اجل تحقيق العائد والربح كالمشروعات الخاصة، ومن الأهداف ايضاً:

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.
- ضمان السيولة اللازمة.

رابعاً: محددات الاستثمار:

هناك مجموعة من العوامل المحددة للاستثمار يمكن اختصارها فيما يلي:

١ – سعر الفائدة:

و المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينها و بين حجم الأموال المستثمرة فهي علاقة عكسية. فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض و بالتالي انخفاض الاستثمار، نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض .أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض، و بالتالي ارتفاع

الاستثمار، نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض .ففي حالة التضخم، من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة، أما في حالة الركود، فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة.

٢- الكفاية الحدية لرأس المال:

و المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال. فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال و الأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع الدخل بالتالي التشجيع على الاستثمار و منه زيادة الأموال المستثمرة .أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض الدخل المتوقعة من ذلك الاستثمار، و منه انخفاض الأموال المستثمرة.

٣- التقدم العلمي والتكنولوجي:

فالتقدم العلمي و التكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، و التي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال المكائن القديمة بأخرى جديدة، و ذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق. بالإضافة إلى التقدم في الآلات ، نجد التقدم في مجال البحث و التطوير، الذي يؤدي إلى ظهور موارد الطاقة أو مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة.

٤- درجة المخاطرة:

إن العلاقة بين درجة المخاطرة و الاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة، انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار. و لكن من جهة ثانية نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة و العائد هي علاقة طردية. و عليه فلا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية. و هذه المخاطرة قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدولة فتوفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة و الذي يعمل على تشجيع الاستثمار. بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد عوامل أخرى و هي تتمثل في:

- مدى توفر السوق المالية الفعالة و النشطة.
- مدى توفر الوعي الادخاري و الاستثماري لدى أفراد المجتمع.

وعليه يمكن تحديد الاستثمار على انه استخدام حالي للأموال مع توقع الحصول على عائد ايجابي، اذ ان العائد من المتوقع تحقيقه مستقبلا، وبالتالي قد يكون هناك احتمال بان العائد المحقق فعلياً اقل من العائد

المتوقع تحقيقه، وهذا الاحتمال بحدوث تغيير في العائد الفعلي يعرف على انه مخاطر الاستثمار، وبالتالي كل استثمار ينطوي على عائد ومخاطر.

ويمكن توضيح مفهوم العائد والمخاطر من خلال التالي:

العائد والمخاطر:

ان عائد الاستثمار ومخاطرة من المفاهيم الاساسية في مجال التمويل، فتحديد العائد والمخاطر لأي مشروع استثماري مقترح يعد من أهم العناصر التي يبنى عليها القرار بشان ذلك المشروع، فهما والقرار الاستثماري وثيقا الصلة ببعضهما البعض، فتعريف احدهما يعتمد على تعريف الاخر.

قياس العائد:

يشير العائد Return الى المنفعة التي يتم الحصول عليها جراء القيام باي مشروع استثماري، فهو يمثل تعويضاً للمستثمر عند قيامه بتوجيه امواله في مجال معين، لذلك فان للعائد دوراً هاماً في صياغة القرار الاستثماري.

العائد على الاستثمار(ROI) Return on Investment يعتمد على قياس مقدار العائد على الاستثمار بالنسبة لتكلفة الاستثمار، ولحساب معدل العائد على الاستثمار يتم قسمة الناتج (صافي الربح) أو المنفعة المحققة من الاستثمار على تكلفة الاستثمار، ويمكن حسابه بالطريقة التالي:

المنفعة المتحققة = القيمة النهائية للاستثمار – تكلفة الاستثمار

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{المنفعة المتحققة}}{\text{تكلفة الاستثمار}} \times ١٠٠$$

وكمثال على ذلك المستثمر الذي يستثمر مبلغ ١٠٠,٠٠٠ $ في أصل ما، ويقوم ببيع الأصل لاحقاً بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ $ يكون حقق عائد Return من هذا الاستثمار قدره ٢٠,٠٠٠ $ ويتم حساب معدل العائد على الاستثمار Rate of Return من خلال قسمة العائد المحقق على المبلغ المستثمر، أي في مثالنا الحالي قسمة مبلغ ٢٠,٠٠٠ على ١٠٠,٠٠٠ $، فيكون معدل العائد على الاستثمار ٢٠%.

ويستخدم العائد على الاستثمار لتقييم كفاءة الاستثمار أو لمقارنة كفاءة عدد من الاستثمارات المختلفة، ومن ناحية اقتصادية بحتة، يمثل طريقة واحدة لمعرفة الأرباح الناتجة عن رأس المال المستثمر.

عدم التأكد ونموذج القيمة الحالية:

تمثل عملية تقييم المقترحات الاستثمارية المحور الأساس في اختيار البديل الأفضل أو التشكيلة المثلى من المقترحات الاستثمارية المتاحة، وحيث أن هذا النوع من القرارات يرتبط بالمستقبل ويتطلب إنفاق موارد نقدية

في الوقت الحالي، أو الحصول على موارد نقدية في فترات مستقبلية محددة، فإن المتغيرات الأساسية التي تدخل في التقييم هي القيمة الزمنية للنقود والتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا من جراء الإنفاق الاستثماري.

ويتضمن ذلك التعرف على مضمون القيمة المستقبلية Future Value والقيمة الحالية Present Value فتأثير الزمن في هذا النوع من القرارات يظهر من خلال الأخذ بالقيمة الزمنية للنقود، إذ تتأثر هذه القيمة بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، فقيمة الليرة اليوم تختلف عن قيمتها غداً أو بعد سنة، حيث يمكن استثمارها وتحقيق عائد يضاف إليها بعد سنة، فتزداد قيمة النقود بازدياد معدل الفائدة على استثمارها، كما أن انخفاض القوة الشرائية للنقود يمثل طرفا آخرا في المعادلة.

وبناء عليه هناك عدة تساؤلات يجب الإجابة عليها:

السؤال الاول: ما هو حجم النقدية التي يمكن الحصول عليها بعد مدة زمنية محددة نتيجة استثمار مبلغ معين الآن؟

السؤال الثاني: ما هو حجم النقدية المطلوب للاستثمار الآن للحصول على قيمة محددة مستقبلا؟

وتتضمن الإجابة على هذه التساؤلات تحديد القيمة المستقبلية)السؤال الأول، (والقيمة الحالية) السؤال الثاني، (وما يتطلب ذلك من تحديد معدل فائدة) حيث يمكننا حساب القيمة الحالية والمستقبلية.

ولتوضيح مفهوم القيمة المستقبلية، لنفرض أنك استثمرت مبلغ ١٠٠,٠٠٠$ في بداية عام ٢٠١٥، بمعدل فائدة % ٦ لمدة ٥ سنوات، فالسؤال هو: كم سيكون مقدار الاستثمار عند نهاية السنة الثالثة؟

يتطلب الإجابة على هذا السؤال معرفة قيمة الاستثمار في كل سنة من السنوات، كما يلي:

قيمة الاستثمار عند نهاية السنة الأولى= الاستثمار المبدئي+ الفائدة

= ١٠٠,٠٠٠ + (٠.٠٦ x ١٠٠,٠٠٠) = ١٠٦,٠٠٠$

قيمة الاستثمار عند نهاية السنة الثانية = ١٠٦,٠٠٠ + (٠,٠٦ x١٠٦,٠٠٠) = ١١٢,٣٦٠$

قيمة الاستثمار عند نهاية السنة الثالثة = ١١٢,٣٦٠ + (٠.٠٦ x ١١٢,٣٦٠) = ١١٩,١٠١.٦$

بالتالي يضاف إلى الاستثمار المبدئي فائدة ٦ %، ومن ثم فائدة على الفائدة الأساسية، وهذا ما يعرف بالفائدة المركبة .Compound Interest وألي فترات زمنية "n" يمكن حساب القيمة المستقبلية من خلال العلاقة التالية:

$$FV = PV\ (1+r)^{n}$$

= القيمة المستقبلية للنقود. FV

= القيمة الحالية.PV

= معدل الفائدة. r

n = عدد الفترات.

وبالتطبيق على المثال السابق يكون لدينا القيمة المستقبلية لاستثمار ١٠٠,٠٠٠ $ في الوقت الحالي بعد ثلاث سنوات كما يلي:

$$100,000\ (1+^{0,06})^3 = 100,000 \times 1.191016 = 119,101.6\ \$ = FV = PV\ (1+r)^n$$

وتكون الإجابة على السؤال الثاني بتحديد القيمة الحالية، من خلال تحديد حجم الاستثمار المطلوب الآن للحصول على مبلغ أو حجم محدد من النقدية في فترة مستقبلية محددة. إذ أنه استناداً إلى العلاقة السابقة يمكن تحديد كيفية حساب القيمة الحالية كما يلي:

$$PV = \frac{FV}{(1+r)^n}$$

فإذا كنت ترغب في الحصول على مبلغ ١٠٠,٠٠٠ $ بعد ٥ سنوات، بمعدل فائدة ٨%، فما هو المبلغ الذي يجب عليك استثماره الآن؟

تتضمن الإجابة على ذلك حساب القيمة الحالية أو الاستثمار المطلوب حالياً، فمن خلال المعادلة السابقة، وبدلالة القيمة المستقبلية ومعدل الفائدة يمكن حساب القيمة الحالية من خلال العلاقة التالية:

$$PV = \frac{FV}{(1+r)^n} = \frac{100,000}{(1+0,08)^5} = \frac{100,000}{1.4693281} = 68,058.32$$

وبالتالي فإن المبلغ المطلوب استثماره حالياً (القيمة الحالية) للحصول على مبلغ ١٠٠,٠٠٠ $ سيتم استلامه بعد ٥ سنوات، بمعدل فائدة ٨ %، يساوي ٦٨,٠٥٨.٣٢

فيما سبق ناقشنا، تحديد القيمة الحالية للعائد المستقبلي، واقتصر تحليلنا على الحالة التي يكون فيها العائد المستقبلي عن فترة واحدة، إلا انه في الواقع العملي يكون العائد من الاستثمار على شكل تدفق أو عائد متحقق لعدد من الفترات، وهذا الأمر يجب أخذه بالحسبان عند قياس القيمة الحالية للعوائد المستقبلية.

خامساً: مفهوم المشروع الاقتصادي:

نظرا لتعدد الجوانب والاهداف والاشكال التي يتخذها المشروع، تعددت الآراء والتعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاقتصادي.

فهناك من يرى ان المشروع هو كل تنظيم مملوك لمنظم قائم على التأليف بين عناصر الانتاج بقصد انتاج سلعة او خدمة او بيعها في السوق لتحقيق اكبر ربح نقدي ممكن.

وعرفه اخرون على انه وحدة اقتصادية تتمتع باستقلال ادارتها، ويتم من خلالها توجيه ما يحصل عليه المنظم من عناصر الانتاج (لإنتاج سلعة او تقديم خدمة معينة) تتجانس جميع وحداتها تجانساً مطلقاً، من اجل بيعها في السوق بقصد تحقيق اقصى ربح ممكن.

وعرف ايضاً على انه وحدة استثمارية ذات كيان محدد المعالم فنياً، أي يمكن تمييزها فنياً وتجارياً واقتصادياً.

ومما تقدم يمكن وضع تعريف شامل لمفهوم المشروع الاقتصادي بانه:

((عبارة عن وحدة اقتصادية انتاجية استثمارية تتمتع باستقلال اداري ومالي يقوم المنظم (صاحب المشروع) بتوجيه عناصر الانتاج لغرض انتاج سلعة معينة متجانسة او بتقديم خدمة والبيع في السوق لغرض تحقيق اقصى الارباح)).

الخصائص الاساسية للمشروع:

١- المشروع له اهداف معينة يسعى الى تحقيقها.

٢- المشروع له موقع جغرافي او له حيز مكاني.

٣- المشروع له فترة زمنية.

٤- المشروع له شركاء او ادارة تشرف عليه.

٥- المشروع له تدفقات نقدية خارجة (Cash Flow Out).

٦- المشروع له تدفقات نقدية داخلة (Cash Flow In).

الفصل الثاني

دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع الاقتصادي

حظي موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية بالاهتمام الكبير في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، فهناك علاقة وثيقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية وطبيعة القرارات الاستثمارية، فكلما اعتمد القرار على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية، كلما كانت القرارات أكثر نجاحاً وأماناً في تحقيق الأهداف.

أولاً: مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية:

هي عبارة عن دراسات علميّة شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إمّا بشكل دراسات أوليّة تفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصّل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة. ولابدّ أن تتصف تلك الدراسات بالدقّة والموضوعيّة والشمولية؛ فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مخرجات المشروع (منافع، ايرادات) أكبر من مدخلاته (تكاليف) أو على الأقل مساوية لها.

توصف دراسة الجدوى ايضاً بانها اسلوب او منهج او طريقة منظمة لتقرير مدى صلاحية المشروع موضوع الدراسة من عدمه، أي مدى امكانية تحقيق مشروع معين لأهدافه المرجوة.

وبناءً على ذلك تصبح دراسة الجدوى اسلوباً عملياً للكشف عن احتمالات نجاح او فشل الافكار الاستثمارية.

ثانياً: أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية:

تكمن أهمية دراسة الجدوى في أنها الوسيلة التي من خلالها يمكن الاجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو أفضل مشروع يمكن القيام به؟
- لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره؟
- أين يتم اقامة المشروع؟
- ما هو أفضل وقت لإقامة المشروع وطرح منتجاته؟
- من هي الفئة المستهدفة في المشروع؟
- كيف سيتم اقامة المشروع؟
- ما مدى حاجة المشروع من عمال وآلات...؟

- كم سيكلف المشروع؟
- هل سيحقق أرباح أم لا؟
- ما هي مصادر تمويل المشروع؟
- كيف أختار مشروع من مجموعة مشاريع بديلة؟
- كيف أثبت ان المشروع مجدي اقتصادياً؟

لماذا يتم اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية؟

- تقلل من احتمالية فشل المشروع وتقلل من هدر رأس المال.
- تساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة.
- تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصاديّة المتاحة.
- تدعم عمليّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية:

أ- دراسات الجدوى الأوليّة.

ب- دراسات الجدوى التفصيليّة.

أ- دراسات الجدوى الأوليّة

وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أوّلي يمثّل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصّل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً. ونتيجة لهذه الدراسة يتم التخلي عن المشروع أو الانتقال إلى **الدراسة التفصيلية**.

من المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأوليّة ما يلي:

- دراسة أولية عن الطلب المحلي والأجنبي المتوقع على منتجات المشروع، ومدى حاجة السوق لها.
- دراسة أولية عن التكاليف الاجمالية للمشروع سواء كانت تكاليف رأسمالية أو تشغيلية.
- دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنّياً، بتحديد احتياجات المشروع من العمال والمواد الأولية.
- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح، واختيار أفضلها.

- مدى تأثير المشروع على المستوى القومي، وعلى عمليّة التنمية الاقتصادية.
- دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع سواء كان التمويل ذاتي أومن مصادر أخرى.
- دراسة أولية عن العوائد المتوقعة (الايرادات) للمشروع المقترح.
- بيان مدى توافق المشروع مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع.

ب-دراسات الجدوى التفصيليّة:

عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصّل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الادارة العليا أن تتخذ قرارها، إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وتعتبر دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الأخرى أي ليست معوضه، ونتيجة لهذه الدراسة يتم إما التخلي عن المشروع أو البدء بعملية التنفيذ.

مكونات دراسة الجدوى التفصيلية:

١. الدراسة التسويقية.
٢. الدراسة الفنية.
٣. الدراسة التمويلية.
٤. الدراسة المالية.
٥. الدراسة البيئية.
٦. المفاضلة بين المشروعات واختيار المشروع الأفضل (اتخاذ القرار).

تجدر الإشارة إلى أن جميع الدراسات السابقة هي دراسات **مكملة** لبعضها البعض وليست **بديلة**.

١. الدراسة التسويقية:

تحتل الدراسة التسويقية مكانة متميزة عند القيام بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، كما تأخذ الأولوية في ترتيبها ضمن مراحل إعداد الدراسة التفصيلية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنه لا يتصور أن يتم إنشاء مشروع دون معرفة الإجابة على التساؤلات التالية: هل سيكون هنالك من يشتري منتجات المشروع أم لا؟ وكم عددهم؟ وما هي المواصفات التي يرغبونها للمنتجات؟ وكم سيستهلكون منها؟ وكيف يمكن الوصول إليهم؟ وما هي الأسعار التي سيقبلونها ويمكنهم الشراء عندها؟ وما طرق إقناعهم بالتحول إلى منتجات المشروع؟ وللإجابة على تلك التساؤلات كانت حتمية إعداد الدراسة التسويقية مع إعطائها الأولوية في الترتيب ضمن المراحل المختلفة لإعداد دراسة الجدوى التفصيلية.

وتعتبر دراسة الجدوى التسويقية نقطة البداية والانطلاق في دراسات الجدوى التفصيلية، وذلك لأنه تبنى على نتائجها باقي الجوانب الخاصة بتلك الدراسة ويتوقف عليها اتخاذ قرار الاستمرار في باقي مراحل تلك الدراسة من عدمه.فعلي سبيل المثال تعتمد الدراسة الفنية بدرجة كبيرة علي نتائج الدراسة التسويقية فتقدير الطلب ومعرفة حجم السوق ضروري لمعرفة نوع الآلات والمعدات المطلوبة القادرة علي إنتاج الحجم المطلوب.

أهداف الدراسة التسويقية

يتضح من التعريف السابق أن الدراسة التسويقية تهدف إلى:

١- التحديد الدقيق لمدى إمكانية تسويق منتجات المشروع.

٢- التقدير الدقيق لحجم الطلب على منتجات المشروع موضع الدراسة والحصة التسويقية المتوقعة.

٣- تحديد معالم السياسات التسويقية للمشروع (المنتج، التسعير، الترويج، التوزيع). وهو ما يعرف بخطة تنمية المبيعات من خلال المحاور الأربعة السابقة.

أهمية دراسة الجدوى التسويقية

تعتبر دراسة الجدوى التسويقية عصب دراسات الجدوى التفصيلية، حيث يتوقف عليها قرار البدء في دراسات الجدوى الفنية للمشروع من عدمه ومن ثم الاستمرار في باقي حلقات ومراحل تلك الدراسة، وكذلك تحديد التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال العمر الافتراضي للمشروع، مما يعني أن دراسات السوق قد تبقى مستمرة طوال حياة المشروع، وقد تعاظمت أهمية دراسة الجدوى التسويقية في ظل التحولات والتحديات الاقتصادية والتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يعيشها العالم اليوم. وظروف المنافسة الصعبة في الإنتاج والتطورات التكنولوجية المتلاحقة.

تتمثل عناصر دراسة الجدوى التسويقية في المراحل التالية:

١- دراسة العوامل المحددة للطلب على السلعة وحصرها.

٢- دراسة العوامل المحددة للعرض على السلعة وحصرها.

٣- تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لدراسة العوامل التي تم حصرها.

٤- تحديد مصادر جمع البيانات والمعلومات وتحديد أساليب جمعها.

٥- تحليل البيانات والمعلومات السابقة لتقدير الطلب على منتجات المشروع وتحديد معالم السياسة التسويقية.

٢- الدراسة الفنية

بعد الانتهاء من دراسة الجدوى التسويقية وبيان ضرورة المتابعة في استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تقييمه، يأتي دور دراسة جدواه من الناحية الفنيّة لتقرير مدى صلاحية المشروع من الناحية الفنيّة الهندسيّة. تفيد دراسة الجدوى الفنيّة في تحديد عمر المشروع المقترح، والحجم المثالي له، وتحديد موقعه المناسب، وتكلفة إنشائه، ومراحل تنفيذه، وتقرير ضرورة الاستمرار في دراسة جدواه من عدمها، كما تنتهي هذه الدراسة بتحديد حجم التكاليف الرأسمالية والتشغيلية اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروع المقترح.

يتولّى القيام بهذه الدراسة أفراد مؤهلين ومتخصصين في الشؤون الهندسيّة، وذلك على النحو الآتي:

1. تحديد حجم المشروع وحجم طاقته الإنتاجية:

يتم ذلك في ضوء توصيف المنتج وتوضيح خصائصه ومجالات الاستفادة منه واستخداماته وهل هو منتج نهائي أم منتج مصنّع جزئياً، وهل تتطلب عملية استخدامه أعمال تجميع وتركيب، وما هي مستلزمات تعبئته وتغليفه ومواصفات العبوات والأغلفة، وبناءً عليه يتم تحديد حجم الإنتاج المقرّر ومستوى الطاقة الإنتاجية الحالية والمستقبلية للمشروع.

إنَّ تحديد حجم المشروع وحجم الطاقة الإنتاجية يساعد في العمل على استغلال الموارد المادية والموارد البشرية المتاحة للمشروع بكل أمثل والاستفادة من وفورات الإنتاج الكمي الكبير، وفي حال كان حجم الإنتاج المتوقع أقل من حجم الإنتاج الممكن وفق الطاقة الإنتاجية للمشروع فإنّ ذلك يقتضي بالتركيز على رفع مستوى جودة المنتجات والعمل على زيادة القدرة التنافسية للمشروع وربما إعادة النظر بموضوع التسعير.

تقاس الطاقة الإنتاجية للمشروع بعدد الوحدات التي يمكن إنتاجها خلال فترة زمنية محددة ضمن حدود التكلفة المتوسطة المرجحة المستهدفة، وهناك ثلاثة مستويات الطاقة الإنتاجية في المشروع:

1. الطاقة الإنتاجية القصوى، وهي المستوى من الطاقة الإنتاجية الذي يمكن تحقيقه عندما يكون الطلب على المنتجات مرتفعاً وغير مشبع، ويتم معه استخدام عناصر الإنتاج المتاحة بشكل أمثل دون مواجهة أية مشكلات إنتاجية أو فنيّة.
2. الطاقة المتاحة، تتمثل في الطاقة القصوى بعد استبعاد الاختناقات المسموح بها مثل: انقطاع التيار الكهربائي، الإجازات الإجبارية للعمال ... الخ، ويعتبر هذا المستوى من الطاقة واقعي ولكن لا يفضل أن يعمل المشروع وخاصة في بدايته بهذا المستوى من الطاقة والذي يمثل من الناحية العملية الطاقة القصوى المتاحة.
3. الطاقة العادية، تتمثل في حجم الإنتاج الذي يمكن الوصول إليه بعد إتمام الإنشاءات وتسهيلات الإنتاج واكتساب القائمين على المشروع الخبرة الإدارية والفنية الكافية لتشغيله في ظل ظروف التشغيل العادية وهي تمثل الطاقة المرغوب بها للمشروع وتساوي الطاقة المتاحة مطروحاً منها الطاقة الفائضة عن حاجة المشروع.

ISSN: 2617-989X

4. الطاقة المستغلّة أو الطاقة الفعلية، وهي المستوى الفعلي من الطاقة الإنتاجية التي يحققها المشروع في ظل مختلف الظروف البيئية الداخلية والخارجية للمشروع. وهي تخضع لعوامل فنية بحتة وتساوي الطاقة العادية مطروحاً منها الطاقة العاطلة، أو الطاقة المتاحة مطروحاً منها الطاقة غير المستغلة.
5. الطاقة غير المستغلّة، وتمثل مستوى الطاقة الإنتاجية المتاحة للمشروع والتي لا يتم استغلالها لأسباب متنوعة قد تعود لانخفاض الطلب على المنتجات أو وجود بعض المشكلات الفنية أو البيئية التي تعيق عملية الإنتاج كحدوث أعطال فنية أو عدم توفر المواد الأولية مثلاً.

ويمكن استنتاج العلاقات بين المفاهيم السابقة للطاقة كما يلي:

أ. الطاقة المتاحة = الطاقة القصوى – المسموحات الإلزامية.

ب. الطاقة العادية = الطاقة المتاحة – الطاقة الفائضة.

ج. الطاقة المستغلة = الطاقة العادية – الطاقة العاطلة.

د. الطاقة غير المستغلة= الطاقة الفائضة + الطاقة العاطلة.

هـ. الطاقة المستغلة = الطاقة المتاحة – الطاقة غير المستغلة.

وقد تتساوى الطاقة المستغلة مع الطاقة المتاحة إذا لم يكن هنالك طاقة غير مستغلة، وتتساوى الطاقة العادية مع الطاقة المستغلة إذا لم يكن هنالك طاقة عاطلة، وتتساوى الطاقة العادية مع الطاقة المتاحة إذا لم يكن هنالك طاقة فائضة.

مقاييس الطاقة الإنتاجية:

يمكن قياس الطاقة الإنتاجية بعدة مقاييس مثل:

- أكمية الإنتاج خلال الفترة بالوحدات (طن، لتر، متر، كرتونه ... الخ).
- عدد ساعات التشغيل أو ساعات العمل المباشر خلال الفترة.
- عدد الآلات وخطوط الإنتاج لدى المشروع.
- مقاييس مالية مثل قيمة الإنتاج خلال الفترة.

والواقع أن طبيعة نشاط المشروع هي الأساس في اختيار نوع المقياس الملائم لتعيين حجم الإنتاج.

مثال (1):

تبلغ الطاقة الإنتاجية المتاحة لأحد المشروعات 70,000 ساعة تشغيل، والطاقة غير المستغلة 9,500 ساعة تشغيل (منها 2,500 ساعة عاطلة).

المطلوب: تحديد الطاقة العادية والطاقة المستغلة للمشروع.

الحل:

الطاقة غير المستغلة= الطاقة الفائضة + الطاقة العاطلة

الطاقة الفائضة = 9,500 – 2,500 = 7,000 ساعة تشغيل

الطاقة العادية = الطاقة المتاحة – الطاقة الفائضة

= 70,000 – 7,000 = 63,000 ساعة تشغيل

الطاقة المستغلة= الطاقة المتاحة – الطاقة غير المستغلة

= 70,000 – 9,500 = 60,500 ساعة

أو الطاقة المستغلة = الطاقة العادية – الطاقة العاطلة

= 63,000 – 2,500 =60,500 ساعة.

مثال (2):

أثناء القيام بإعداد الدراسة الفنية لأحد المشروعات الصناعية تم التوصل إلى النتائج التالية:

حجم الطلب (الحصة التسويقية) المتوقع في الشهر	4,230 وحدة
نسبة الفاقد من الإنتاج (في المشروعات المماثلة)	6 %
الوقت النمطي لإنتاج الوحدة	0.30 ساعة
الطاقة الإنتاجية المتاحة للآلة الواحدة	16 ساعة يومياً
عدد أيام العمل في الشهر	25 يوم

المطلوب:

1. تحديد عدد الآلات اللازمة لتغطية الحصة التسويقية.
2. تحديد الطاقة المتاحة للمشروع شهرياً، ونسبة الطاقة المستغلة، والطاقة الفائضة من منظور الاعتبارات الفنية.

الحل:

الإنتاج الشهري اللازم لتغطية الحصة التسويقية = 4,230 ÷ 94 % = 4,500 وحدة

إذ يشكل الفاقد 6 % من الإنتاج = 4,500 × 6% = 270، ويتبقى 4,230 وحدة هي الحصة التسويقية.

عدد الساعات اللازمة للإنتاج الشهري = 4,500 × 0.30 = 1,350 ساعة.

الطاقة المتاحة للآلة شهرياً = 16 ساعة يومياً × 25 يوم عمل = 400 ساعة

يتضح أن الآلة الواحدة لا تكفي لإنتاج الكمية المطلوبة

عدد الآلات اللازمة = عدد الساعات اللازمة للإنتاج الشهري ÷ الطاقة المتاحة للآلة شهرياً

= 400 ÷ 1,350 = 3,375 آلة.

وحيث أنه لا يمكن استخدام جزء من الآلة فيعتبر عدد الآلات اللازمة فنياً = 4 آلات.

الطاقة المتاحة فنياً = عدد الآلات × طاقة الآلة = 4 × 400 = 1,600 ساعة

الطاقة المستغلة = 1,350ساعة، الطاقة غير المستغلة = 250 ساعة

ويلاحظ هنا أن الطاقة غير المستغلة تمثل طاقة فائضة فقط، حيث لا توجد طاقة عاطلة وعليه تكون الطاقة المستغلة تمثل الطاقة العادية

نسبة الطاقة المستغلة (العادية) = (1,350 ÷1,600) × 100% = 84.4%

ISSN: 2617-989X

نسبة الطاقة غير المستغلة (الفائضة) = (250 ÷ 1,600) × 100% = 15.6%

بناءً على تحديد حجم الإنتاج ومستوى الطاقة الإنتاجية يتم تحديد الحجم الأمثل للمشروع الذي يضمن تحقيق أفضل مستوى تشغيل اقتصادي ممكن عند أقلّ قدر ممكن من التكلفة.

بعد أن يتم تحديد حجم الإنتاج المقرّر ومستوى الطاقة الإنتاجية الحالية والمستقبلية للمشروع يتم تقييم مدى مناسبة حجم الإنتاج المقدّر لتنفيذ المشروع وتشغيله، من خلال تحديد الحدّ الأدنى لحجم الإنتاج اللازم تحقيقه دون أن يتعرض المشروع لخسائر مؤكدة نتيجة عدم تغطية إيرادات المبيعات للتكاليف الكلية التي سيتحملها المشروع، وعادة ما يتم على أساليب معينة لهذا الخصوص أهمها أسلوب تحليل التعادل المبيّن أدناه.

يبيّن تحليل التعادل العلاقة بين كمية أو قيمة الإنتاج المتوقع تسويقه أي حجم الإيرادات الكليّة وإجمالي التكاليف المقدرة التي سيتم إنفاقها حيث تتعادل القيم عند نقطة معينة تسمى نقطة التعادل التي لا يحقق المشروع المقترح عندها أية أرباح كما لا يتعرض لتحمل أية خسائر.

يعدّ أسلوب تحليل التعادل من الأساليب الجيّدة التي تساعد في تحديد الحدّ الأدنى للمنتجات الممكن تسويقها أو المبيعات الممكنة التي لا يتعرض المشروع المقترح عندها لتحمّل خسائر ماديّة.

ثم تتم مقارنة حجم الإنتاج الذي يحقق التعادل مع حجم الإنتاج المقدّر وفقاً لدراسة الجدوى التسويقية واتخاذ القرار المناسب للمضي في استكمال بقية مراحل دراسة الجدوى، أو التوقف عن استكمال الدراسة المذكورة، فإذا كان حجم الإنتاج القابل للتسويق المحدّد عند نقطة التعادل أقل من حجم الإنتاج المقدّر وفق نتائج الدراسة التسويقية فإنّ ذلك يدلّ على شيء ايجابي يمن للمشروع المقترح تحقيق كم معيّن من الأرباح، بينما لو كان حجم الإنتاج المحدّد عند نقطة التعادل أكبر من حجم الإنتاج المقدّر وفق نتائج الدراسة التسويقية فإنّ ذلك يدلّ على تعرّض المشروع المقترح لخسائر متوقّعة وبالتالي يجب التوقف عن استكمال بقية مراحل الدراسة وتوفير الوقت والجهد والتكاليف التي سيتم إنفاقها جرّاء ذلك.

يتم تحديد نقطة التعادل رياضياً أو بيانيّاً، وذلك كما يلي:

1. الطريقة الرياضية:

إجمالي التكاليف = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة.

التكاليف المتغيرة = كمية الإنتاج × التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة من المنتجات.

إجمالي التكاليف = التكاليف الثابتة + (كمية الإنتاج × التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة من المنتجات).

الإيرادات الكليّة = كمية المبيعات × سعر بيع الوحدة الواحدة.

عند نقطة التعادل تتعادل الإيرادات الكليّة مع إجمالي التكاليف، وبالتسوية يتضح بأنّ:

حجم التعادل = التكاليف الثابتة / (سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة).

2. الطريقة البيانية:

يتم تحديد نقطة التعادل بيانياً على محوري إحداثيات يمثل المحور العمودي منها قيم الإيرادات والتكاليف، في حين يمثل المحور الأفقي منها كميات الإنتاج أو المبيعات، حيث يتم رسم منحنى الإيرادات الكليّة برسم إحداثيات كل مستوى من الإيرادات المتوقعة عند كل مستوى مقابل له من مستويات الإنتاج، كما يتم رسم منحنى التكاليف الكلية برسم كل نقطة من التكاليف الكلية المقابلة لكل مستوى من مستويات الإنتاج، مع افتراض ثبات سعر بيع الوحدة الواحدة وثبات تكلفتها المتغيرة.

ومع تقاطع المنحنيين السابقين تتحدد نقطة التعادل التي يحدد مسقطها على المحور الأفقي كمية الإنتاج أو المبيعات التي لا يحقق عندها المشروع ربحاً أو خسارة، كما تتحدد منطقة الخسارة التي تقع أسفل نقطة التعادل، وهي المنطقة التي لا يحقق فيها المشروع أيّة أرباح ريثما تصل كميات الإنتاج أو المبيعات إلى حجم التعادل، كما تتحدد منطقة الربح التي تقع أعلى نقطة التعادل، وهي المنطقة التي يحقق فيها المشروع أرباحاً تزداد كلما تباعد المنحنيين عن بعضيهما نحو الأعلى بعيداً عن نقطة التعادل، وذلك كما هو مبيّن في الشكل البياني التالي.

التمثيل البياني لنقطة التعادل

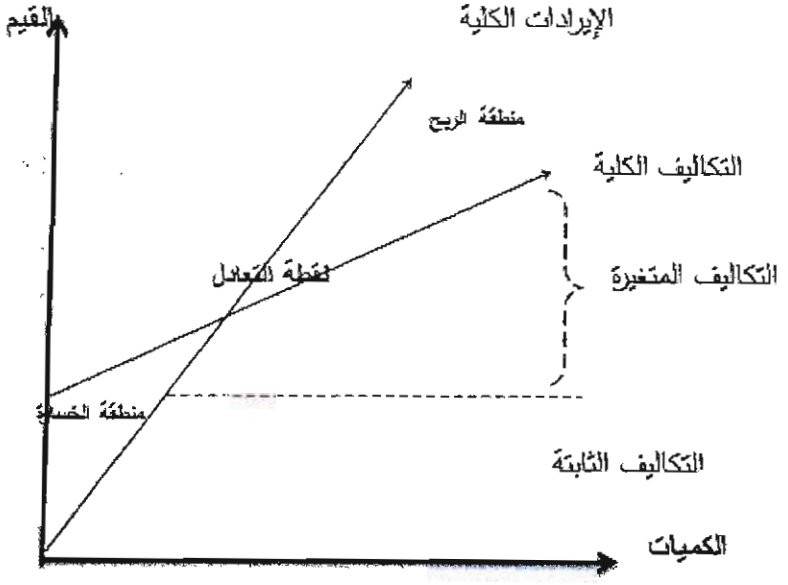

ISSN: 2617-989X

مثال:

ليكن لديك أحد المقترحات الاستثمارية الذي تتم دراسة جدواه الاقتصادية والذي تقدّر مبيعاته المتوقعة بـ 25000000و.ن ويقدّر سعر بيع الوحدة الواحدة بـ 400 و. ن، تقدّر التكاليف الثابتة بـ 5000000 و.ن والتكاليف المتغيرة بـ 12500000 و.ن.

المطلوب:

1. حساب كمية التعادل التي لا يحقق المشروع المقترح عندها أرباحاً كما لا يتحمّل عنده خسائر.
2. حساب التعادل كنسبة من الطاقة الإنتاجية الكلية للمشروع المقترح.

الحل:

كمية الإنتاج = قيمة المبيعات / سعر بيع الوحدة

= 25000000 / 400 = 62500 وحدة

التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة من الإنتاج المتوقع = التكاليف المتغيرة / كمية الإنتاج

= 12500000/ 62500 = 200 و. ن

كمية التعادل = التكاليف الثابتة / (سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة)

= 5000000/ (400 – 200) = 25000 وحدة

التعادل كنسبة من الطاقة الإنتاجية الكلية للمشروع المقترح = التكاليف الثابتة / (الإيرادات الكلية – إجمالي التكاليف المتغيرة)

= 5000000 / (12500000 -25000000) = 40 %

أي يتحدد التعادل عندما يبلغ الإنتاج (المبيعات) 40 % من الطاقة الكلية للمروع المقترح.

2. تحديد أساليب الإنتاج:

يتوقف تحديد أسلوب الإنتاج المناسب لمنتج ما أو لجميع المنتجات التي سيتم تقديمها في الأسواق المقترحة على الاعتبارات التقنية والتكنولوجية المتاحة من حدود إمكانات المشروع الماديّة والبشرية من حيث القدرة على الحصول عليها وتشغيلها وصيانتها والتعامل معها.

يتم في هذه الخطوة توصيف مختلف مراحل الإنتاج ودور كل عنصر من عناصر الإنتاج فيه، كما يتم توضيح طرق المناولة وتدرج سير المواد الأولية خلال تلك المراحل، كما يتم تحديد مواقع تركيب الآلات وتخزين المنتجات.

ويتم في هذه الخطوة أيضاً توصيف العمالة التي تحتاجها العملية الإنتاجية، وتحديد آلية معالجة النفايات والمخلفات الصناعية المتنوعة.

ISSN: 2617-989X

3. تحديد الوسائل والمعدات الفنية اللازمة:

بعد تحديد واختيار أساليب الإنتاج المناسبة للمشروع المقترح، وتحديد حجم الإنتاج المطلوب، ومستوى دقة العمل اللازم لضمان جودة المنتجات، يقوم المختصون بالأمور الفنيّة بتحديد كم ونوع ومواصفات الآلات والمعدّات اللازمة للإنتاج، إلى جانب وسائل النقل، وذلك بالمفاضلة بين جميع المعدّات والوسائل المناسبة والمتاحة للمشروع ضمن حدود إمكاناته الماديّة، ومن ثمّ تقدير تكلفة الحصول على الوسائل والمعدّات الفنية المختارة.

4. الترتيب الداخلي للمشروع:

أو توزيع المساحة المتاحة للمشروع إلى قطاعات خاصّة بكل قسم من أقسامه وتحديد أماكنها وشكل مبانيها من الناحية العمرانية والإنشائية داخلياً وخارجيّاً، وكذلك تحديد أماكن الإنتاج والتخزين والإدارة والمرافق اللازمة، وترتيب الآلات والمعدّات ضمن الأقسام المختلفة.

ويراعى في هذه الخطوة تأمين سهولة المناولة وانتقال المواد من مرحلة لأخرى بشكل مثالي مدروس وفق اعتبارات علمية فنيّة، وتأمين تحقيق الأهداف الإدارية والفنيّة المحددة في الهيكل التنظيمي المقترح للمشروع.

5. تحديد مستلزمات الإنتاج وتقدير تكاليفها:

أي تحديد ما يحتاجه المشروع من مبان وآلات ومعدات ومواد أولية من حيث الكميات والمواصفات ومصادر الحصول عليها وطرق توريدها، وتحديد ما يحتاجه المشروع من طاقة محركة متنوعة كهربائية أو مشتقات نفطية، إلى جانب احتياجاته من المياه الخاصة بعملية الإنتاج أو الشرب، ومن ثم تقدير تكلفة الحصول على كل بند منها.

حيث يتم تحديد مواقع ومساحات وتصاميم المباني التي يحتاجها المشروع وكيفية تخديمها بخطوط التغذية الكهربائية وشبكات المياه وشبكات الصرف الصحيّ، كما يتم تحديد مختلف احتياجات المشروع من أثاث وتجهيزات مكتبية وخدمية متنوعة.

ويتم أيضاً إعداد بيان مفصّل بمختلف أنواع الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج والنقل والمناولة والمواصفات الفنيّة والإنتاجية لكل منها، كما يتضمن البيان كميات ومواصفات المعدات اللازمة لتكييف الهواء ومعالجة المياه، والمعدات الخاصّة بمكافحة الحريق وأجهزة الأمان ومولدات الطاقة.

كما يتم تحديد احتياجات المشروع من مختلف أنواع وسائل النقل بأشكالها المتنوعة كالشاحنات وسيارات نقل العاملين والرافعات.

وفيما يخص المواد الأولية التي يحتاجها المشروع يتم إعداد جداول تفصيلية بمختلف أنواع المواد الأولية ومصادر الحصول عليها وطرق وتكلفة توريدها والحصول عليها.

6. تحديد الموارد البشرية اللازمة وتكلفة الحصول عليها:

وذلك بتحديد حجم العمالة اللازمة بمختلف أشكالها ومواصفاتها من عمالة إدارية أو عمالة فنية متخصّصة أو عمالة معاونة لزوم أعمال الصيانة والخدمات المتنوعة كالنظافة والحراسة وغيرها، كما يتم تحديد نوع المهارات المطلوب توافرها ونوعية البرامج التدريبية التي يجب أن تخضع لها العناصر البشرية المطلوبة، ومن ثمّ تحديد التكاليف المترتبة والخاصّة بكل بند من البنود الملحوظة وفق ذلك.

كما يتم تقدير مختلف أوجه تكلفة وأجور توظيف وتشغيل العمالة المطلوبة بما فيها المصاريف الأخرى الخاصة بالضمان الصحي والضمان الاجتماعي والتنقل والإقامة والتدريب وغيرها.

7. تقدير تكاليف تأسيس المشروع:

وذلك بتقدير مواصفات وتكلفة كل بند من المستلزمات المطلوبة لتأسيس المشروع المقترح، حيث يحتاج المشروع إلى مساحات معيّنة من الأرض والمباني والمعدّات والتراخيص والدراسات والاستشارات وغيرها والرواتب والأجور الأخرى التي ستدفع للتعاقد مع الجهات الخارجية بقصد توريد المستلزمات والمواد اللازمة لبدء تشغيل المشروع.

8. رسم التصميم أو الشكل النهائي للمشروع المقترح:

أي رسم الصورة النهائية لشكل المشروع بعد أن تمّ تحديد مستلزماته الماديّة والبشريّة، ووضع الخطط المرحلية لتنفيذه وآليات التنفيذ المناسبة لضمان بدء العمل وتشغيل المشروع ضمن الإطار الزمني المحدد وفق نتائج الدراسة التي تمّ إجراءها.

9. تحديد موقع المشروع:

بعد استكمال الخطوات السابقة يجب اختيار وتحديد الموقع المناسب لإنشاء المشروع الذي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المشروع (صناعي، تجاري، زراعي) وحاجته لمساحات أرض ذات خصائص مناسبة وتكلفة شراء أو استئجار تلك المساحات المطلوبة، ومصادر المواد والمستلزمات ومنافذ التوزيع ومدى توفر وسائل النقل المناسبة إلى جانب الاعتبارات الأخرى البيئية والقانونية، ومدى تركز الصناعات في أماكن مركزية محدّدة أو توزعها في مناطق جغرافية متنوعة، ومدى توفّر البنى التحتية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع كشبكات المياه وخطوط الكهرباء والهاتف وقنوات الصرف الصحي.

كما يعتمد تحديد الموقع المناسب للمشروع المقترح على طبيعة علاقة المشروع مع المشاريع الأخرى القائمة التي سيزودها بمنتجات غير كاملة التصنيع أو يحصل منها على مستلزمات الإنتاج أو المواد الأوليّة.

تأتي أهمية هذه الخطوة من أن الإخفاق في اختيار الموقع المناسب للمشروع يترتب عليه مشكلات وخسائر كبيرة قد تؤدي إلى فشل المشروع نفسه وذلك نظراً لصعوبة تجاوز الآثار السلبية الناتجة عن قرار اختيار موقع غير مناسب للمشروع.

ISSN: 2617-989X